«الضبعة» من مشروع قومى إلى حرب مصالح

البديل يعنى خسارة 50 مليار دولار.. والخلاف فى الرأى يفسد الأمور

الضبعة مساحتها تصل إلى نحو 60 كيلومترا مربعا وتتبع محافظة مرسى مطروح وعدد سكانها حوالى 34 ألفا و369 نسمة، وبها ما يقرب من 12 قرية، وصدر القرار الجمهورى رقم 309 لسنة 1981 بإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بمدينة الضبعة للاستفادة فى تبريد درجة حرارة المفاعل، إلى جانب أن الدراسة التى أجريت على الموقع منذ عدة سنوات أكدت على صلاحية المكان لما به من خصائص التربة والمياه الجوفية، حيث قام بهذه الدراسة الشاملة شركة فرنسية متخصصة إلى جانب معاهد البحوث المصرية وتكلفت هذه الدراسة ما يقرب من 200 مليون جنيه.

جاء اعتراض أهالى وسكان الضبعة على الإنشاءات المقامة بأرض الضبعة ودمروها، كما كان اعتراض بعض المستثمرين السياحيين على الموقع من قبل واستولوا على الكثير من المواقع الموجودة بها، ويجرى الآن دراسة تلك الخسائر بواسطة لجنة متخصصة من كبار المسئولين بهيئة المحطات النووية للمعاينة وأعضائها من المشتريات والمخازن والشئون المالية وستقوم اللجنة بتقدير الخسائر وتسليم ملف المعاينة لنيابة مطروح من واقع الكشوف الموجودة طرف الهيئة، حيث يقدر الخبراء الضرر الذى سيقع على الدولة إذا تم نقل المحطة إلى مكان آخر بنحو 40 مليار دولار.

«الأسبوعى» تتناول القضية من زواياها المختلفة مع الخبراء والمتخصصين حول أهمية وجود المحطة من عدمها، والأضرار التى ستنتج عنها إذا تم نقلها لموقع آخر أو الأضرار التى ستنتج عنها إذا تم الاتفاق على وجودها من وجهة نظر الخبراء فى هذا الملف.

بداية يقول خبير الطاقة النووية الدكتور خليل ياسو رئيس هيئة الطاقة للمحطات النووية لتوليد الكهرباء إن مشروع إنشاء محطة الطاقة النووية بالضبعة مشروع قومى لا يمكن الاستغناء عنه فى مصر فى الوقت الراهن، خاصة وأن الدراسات أكدت أنه من الضرورى تنفيذ البرنامج النووى فى أسرع وقت خاصة وأن موارد مصر من البترول واحتياطى الغاز ستنضب مع بداية عام 2030، وهو ما يمثل انتهاء توليد الكهرباء من المواد الحفرية والبترولية ومن الضرورى الاعتماد على المحطات النووية، مضيفا أن المشروع تم إخضاعه لجميع المعايير الدولية والسلامة والحفاظ على البيئة، ويتم مراجعته بشكل مستمر من قبل الوكالة الدولية للطاقة.

أكثر أماناً

وأوضح الدكتور خليل أن المشروع تم بناء على العديد من الدراسات على عدة مراحل وبإشراف العديد من الخبراء من الوكالة الدولية الذين شاركوا فى إعداد الدراسات وكراسة شروط المناقصة العالمية لإنشاء أول محطة نووية على أرض الضبعة، إضافة إلى وجود استشارى عالمى يقوم بالتنسيق وإعداد الدراسات وطرح المواصفات.

أضاف أن مصر اختارت المفاعلات الأكثر أمانا للبيئة لتنفيذ هذا المشروع، كما أن موقع النجيلة الثانى لإقامة المشروع سيستغرق 5 سنوات لإعداد الدراسة من أجل إقامة المحطة عليه، وأن الضبعة هو المكان الأمن والانسب لإقامة المحطة لأنها خالية من الزلازل على عكس إقامة المحطة بالقرب من ساحل البحر الأحمر المليء بالزلازل، كما أنه لا يمكن إقامته فى أسوان لوقوعها بالقرب من نهر النيل خاصة وأن حصة مصر من النيل مازالت محل خلاف بين دول الحوض.

وكشف رئيس هيئة الطاقة للمحطات النووية لتوليد الكهرباء عن المحتويات التى تضم المحطة النووية بالضبعة والتى تضم برجا للأرصاد الجوية، ومرصدا للزلازل ومبنيين إداريين، و5 مخازن، وورشيتين وعدد من عنابر الإيواء للجنود والعمال، و11 محولا كهربائيا، و8 مساكن إدارية للمهندس الفنيين، مشيرا إلى أن هذه المحتويات تم تدميرها بالكامل، علاوة على هدم سور المشروع بطول 22 كم.

معايير السلامة

ويتفق مع الرأى السابق الدكتور أكثم أبوالعلاء وكيل وزارة الكهرباء والطاقة مضيفا أن وزارة الكهرباء والطاقة ملتزمة بجميع معايير السلامة والبيئة، وأن الطاقة الذرية لابد أن تكون هى العنصر الأساسى للطاقة المتجددة بنسبة لا تقل عن 20٪ من طاقة الرياح والشمس لأنها غير كافية وعدم قدرتنا على الاعتماد الكامل عليها نتيجة لغياب الشمس وتذبذب قوة الرياح.

ونوه الدكتور أكثم إلى أن إنتاج الكهرباء من المشروعات النووية يعتبر اقتصاديا فهى الأرخص بعد الطاقة المائية والتى تم استغلالها فى مصر بنسبة تفوق الـ 90٪، كما أن عمر تلك المحطات حسب الدراسات المقدمة يزيد على 60 عاما على الأقل ومن الممكن مضاعفاتها.

وفيما يتعلق بالنفايات وبقايا الوقود النووى فلا مخاطر على الإطلاق منها.

ويرى د. إبراهيم العسيرى كبير مفتشى الوكالة الدولية الأسبق أن الخسائر الناتجة من تعطيل تنفيذ البرنامج النووى بالضبعة على الاقتصاد القومى تصل إلى ما يقرب من 50 مليار دولار، لافتا إلى أن الدراسات التى تمت للمشروع كانت تتضمن تشغيل من 4 إلى 8 محطات نووية وأن هذه الخسائر ستشمل فارق أسعار الوقود، وأسعار تكاليف إنشاء المحطات، إلى جانب فقدان مصر ريادتها العلمية فى المنطقة وهجر كوادرها العلمية، مشيرا إلى أن ما يقال عن أن بعض الدول تخلت عن إنشاء المحطات النووية فهذا كلام حق يراد به باطل، لأن هذه الدول أصبحت لا تحتاج إلى مزيد من الطاقة لأغراض التنمية الاقتصادية لأن عدد سكانها يتناقص، أما نحن كدولة نامية ولدينا أعداد ضخمة من السكان، ونحتاج إلى تنمية اقتصادية واجتماعية فنحتاج إلى مزيد من الطاقة وإنشاء هذه المحطات هو إحياء لنا، لافتا إلى أنه فى المقابل هناك دول مثل الصين تقوم ببناء ما يقرب من 20 محطة نووية، وروسيا تنشىء 10 محطات نووية والهند 5 محطات.

أوضح العسيرى أن إقامة محطة الضبعة ليس بها أى خطورة على المناطق والسكان المحيطين بها لأن دراسات هذه المحطة اختارت تكنولوجيا الماء الخفيف وهى من تكنولوجيات الجيل الثالث وتختلف تماما عن تكنولوجيا مفاعلات فوكوشيما باليابان، وتشرنوبل بالاتحاد السوفيتى.

ويتفق مع الرأى السابق خبير الطاقة النووية الدكتور عبدالفتاح هلال نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق والذى يرى أن صلاحية منطقة الضبعة لإقامة محطة نووية بها تأتى من أنها درست منذ عدة سنوات وثبت صلاحيتها وتم انفاق ملايين من الجنيهات، لافتا إلى أننا من الممكن أن ندرس أى مكان آخر على سواحل البحر الأحمر لإقامة المحطة وحتى إن لم يكن يتكلف المبالغ التى ستنفق على الدراسات فإننا لابد أن ننظر إلى عامل الوقت الذى ضاع منا وسيضع فيما بعد إلى جانب تعرض المحطة للزلازل المحيطة بالساحل باستمرار لأنها منطقة زلازل مستمرة.

ويتساءل الخبير النووى هلال متى سنكون جادين لإنشاء المحطة النووية؟ ولماذا لا يتم تنفيذ المشروع الذى وافق عليه الخبراء والمستشارون والتى أعطت لهم الدولة هذه الصلاحية لأخذ الرأى لماذا هذا التأخير فالمفروض إننا كنا قد بدأنا منذ عشرات السنين أو على الأقل منذ خمس سنوات بعد اختيار الموقع والذى صرف عليه ملايين الجنيهات وعمل به خبراء من فرنسا وأشادوا به من ناحية الأمان النووى كموقع آمن ووجود بالقرب من المياه التى تعمل على تبريد المفاعل ووجود مستوى من سرعة الرياح المطلوبة وكذلك العينات التى أخذت من التربة وكانت صالحة فمتى ننتهى من كل هذه المسائل المعطلة للمشروع؟

الكوارث النووية

أما رجل الصناعة د. م نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى ـ الألمانى فيرى أن العالم يودع المحطات النووية بعد كارثة فوكوشيما اليابانى وأن المتابع لكارثة فوكوشيما لابد وأن يتذكر المثل البريطانى القائل أن سوء الحظ والمصائب يحبان بعضهما وقلما يأتى أحدهما دون الآخر فى الكوارث الكبرى، فقد دخل سوء الحظ من بوابة عدم الالتزام بمعايير السلامة النووية تمثلت فى كون محطات التبريد بالمياه والتى تعمل بالكهرباء ليس لها مصدر بديل آخر للتبريد يعمل بالوقود السائل تحسباً لحالة انقطاع التيار الكهربائى والتى لم تشهدها اليابان مرة واحدة منذ أكثر من خمسين عاما.

أما المصيبة فقد تمثلت فى الزلزال المدمر الذى أعقبه الموجات المائية العملاقة فى صورة تسونامى والتى اكتسحت الساحل اليابانى مخلفة وراءها دمارا يفوق الوصف مع انقطاع اصدار التيار الكهربائى غير القابلة للإصلاح خلال مهلة تصاعد الحرارة فى مفاعلات فوكوشيما الستة، يحدث هذا فى دولة اليابان التى يقدس أهلها العمل والطاعة والنظام والانضباط بأعلى المعايير التى يعرفها كوكب الأرض.

د. خليل ياسو: المشروع لا يمكن الاستغناء عنه

د. أكثم أبوالعلا: وزارة الكهرباء ملتزمة بمعايير السلامة والبيئة

د. إبراهيم العسيرى: سنفقد ريادتنا العلمية وكوادرنا إذا لم ننفذه

د. نادر رياض: مرفوض.. ابحثوا عن الطاقة المتجددة

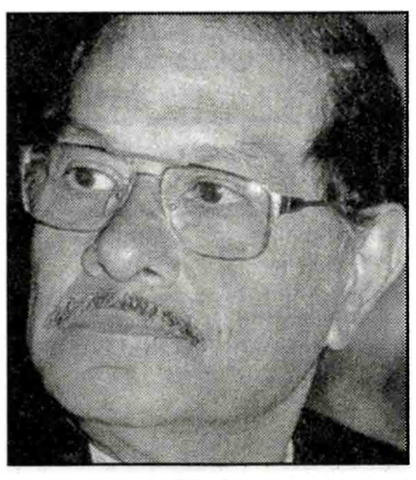
د. على لطفى

د. على لطفى: نريد دراسة جدوى دقيقة

د. نادر رياض

ويشير الدكتور رياض إلى أنه من العجب أن العالم الغربى الذى تعالى على كارثة تشيرنوبل السوفيتية باعتبارها أحد نتائج الفجوة التكنولوجية بين التكنولوجيا الغربية والشرقية فوجىء بتطابق الحادثتين اليابانية والسوفيتية من حيث وصف حالة ما يسمى بالأزمة وتصاعد حدتها ووصولها إلى نقطة اللا عودة وانفلات الموقف وتماثل الجهود المبذولة لتبريد الأقطاب النووية دون جدوى ثم الانفجار وانطلاق الاشعاعات المدمرة وحتى حلول ما بعد الأزمة من دفن للمحطات تحت أطنان من الخرسانات السميكة التى تقلل من اختراق الأشعة لها فقد كان حلا سوفيتيا طبق فى تشيرنوبل منذ 25 عاما قبل أن تأخذ به اليابان متخذة نفس النمط دون ثمة تغيير، كما لو كانت حادثتا تشيرنوبل وفوكوشيما وجهين لعملة واحدة رغم اختلاف الزمان والمكان وعوامل التقدم التكنولوجى عبر الحقبة الزمنية.

يضيف خبير الصناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ارتفعت أصوات فى مصر فى الآونة الأخيرة تطالب بالاسراع من تطبيق مشروع إنشاء أول محطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية بالضبعة دون أى التفات لرد فعل الدول الصناعية الكبرى المستخدمة للطاقة النووية من توجس واحتراز كبيرين بخصوص مستقبل المحطات القائمة فى ضوء الدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما كما لو كنا نحيا بمعزل عن ردود الفعل العالمية بشأن مستقبل استخدامات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، وهو اتجاه من الواضح أنه لم يمر بنفق متابعة الأخطار المتعددة والكبيرة التى تكتنف هذا الاتجاه والدراسات العديد التى أفرد لها المجال لتعدد تلك الأخطار توصيفا وتحليلا وأثر ذلك على مستقبل البلاد والعباد، مشيرا إلى أنه لم يتطوع أحد من المؤيدين لهذا الاتجاه نحن كأبناء لهذا الجيل والذى يعد مسئولا عن مستقبل الأجيال القادمة على السوال البسيط والمبدئى عن كيفية التخلص الآن من النفايات النووية والتحوط الذى يراه نتيجة للتغيرات المناخية وغير المناخية المحتملة من ارتفاع منسوب المياه الجوفية ناهيك عن الأخطار المحدقة بالمفاعلات ذاتها من احتمال توقف محطات التبريد بالمياه لسبب أو لآخر أو تعرض المنطقة لزلازل أو انخفاضات أرضية فى المنطقة المحيطة أو تعرضها لخطر إرهابى دون أن نفعل احتمال تعرض أنظمة الكمبيوتر المركزية للاختراق الفيروسى مما يعرض أجهزة التحكم للشل التام.

قصور حقيقى

يضيف الدكتور رياض أن حادث تشيرنوبل والذى هز وجدان العالم من الناحية الإنسانية عقول العلماء والمتخصصين العاملين فى مجال الطاقة النووية وبرز بعده السؤال الأكبر فى كل دولة هل مفاعلاتنا النووية آمنة حقا أمام الأخطار المحتملة؟ وجاءتنا الردود بنتيجة صادمة، إذ قالت إن المفاعلات النووية الألمانية تعانى من أوجه قصور حقيقية فهى غير آمنة أمام الزلازل فيما يتعدى 6,8 + 10٪ ريختر، كما أنها غير آمنة أمام اسقاط طائرات محملة بالوقود فوقها لأغراض تخريبية، كما أن احتمالات الاختراق الفيروسى لأنظمة وبرامج الكمبيوتر المشغلة للمحطات أمر وارد رغم أن وزارة الداخلية الألمانية كان قد سبق لها أن استحدثت نظاما مانعا لاختراق الفيروسات لم يمض عليه ستة شهور، إلا أن الأمر ليس بخاف من أن مناعة الاختراق الفيروسى تلك إنما هى مسألة وقت يتعين تحديثها بمعدل أسرع من معدل اختراقها، مشيرا إلى أنه إذا أخذنا المثال الألمانى باعتباره الأحدث فى أوروبا فسنجد أنه يوجد فى ألمانيا 17 محطة نووية لتوليد الكهرباء يتم تصنيفها فنيا من أسفل لأعلى حسب درجات استيفائها بمعيار العمر والأمان النووى حيث تم اتخاذ قرار بإيقاف تشغيل 7 محطات منها بصورة فورية، كما تم اتخاذ قرار من الحكومة الألمانية وافق عليه الائتلاف الحكومى بإيقاف المحطات العشر الباقية بمجرد ايجاد مصادر بديلة للطاقة تحل محلها تباعا، وهو قرار استقبله حزب الخضر وجموع الشعب الألمانى بالارتياح.

دراسة متأنية

يضيف د. رياض : يبقى على رأس مشاكل استخدامات الطاقة النووية فى مصر طريقة التخلص الآمن من النفايات النووية والتى تظل أغلبها ذات تأثير اشعاعى لعشرات الألوف من السنين، متسائلا عن نوع التكنولوجيا المستهدف تطبيقها ومصادر نقلها ومستواها الفنى والأمنى، وكذلك اتخاذ قرار فيما يخص مصدر التكنولوجيا النووية التى سيتم نقلها إلى مصر لان فى هذا اتصال بين المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد، وهناك عدة محاور تنافسية فى هذا المجال نخص الغرب منها بالمستوى الأعلى تقنيا وتنحصر فى أمريكا ـ فرنسا ـ ألمانيا، وإذا نظرنا إلى الشرق فسنجد روسيا ـ الصين ـ كوريا الشمالية ـ الهند مقسمة طبقا للمستوى الفنى وعدد المحطات المنتجة لتلك الدول، مضيفا ما مدى توافر الكوادر المصرية المؤهلة والبرنامج الزمنى للتأهيل والحافظة على تطوير تلك المحطات.

ويؤكد أن النظرة المستقبلية تقتضى أن نتجه فورا وبدون إبطاء إلى مصادر الطاقة غير الناضبة والتى اتفق على تسميتها المتجددة من طاقة رياح وطاقة شمس سواء كانت حرارية أو فوتوفولطية حيث ستثبت الأيام أن من يبدأ مبكرا سيحصل على مزايا لا يحصل عليها المتأخرون وذلك بمقياس التقدم التكنولوجى والسبق الفنى وإمكانية التوسع الرأسى والأفقى فعلينا أن نسعى لنكون فى مقدمة الصفوف.

الأمن القومى

ويتفق مع الرأى السابق الدكتور جاب الله عبدالفضيل أستاذ الاقتصاد وعميد تجارة وإدارة أعمال بجامعة حلوان السابق ويرى أن إصدار الحكومة على إقامة محطة نووية فى منطقة الضبعة له عدد من الاعتبارات أهمها الأمن القومى، والاعتبارات الجيولوجية والمناخية، ثم الاقتصادية والتى تخدم جميع هذه الاعتبارات مشيرا إلى أننا نتحدث عن منظومة متكاملة وشاملة وطبقا للأولويات المطروحة وتابع عميد تجارة حلوان السابق أن الذى يحدد صلاحية المكان من حيث الملائمة لعملية الانشاءات والاعتبارات المناخية والأمن القومى، والمصلحة الاقتصادية هى الأولويات المطروحة والذى يأخذ هذا القرار هم مجموعة من المتخصصين فى كل مجال من المجالات التى ذكرت على حدة، ومن أهمها الآن مجلس الشعب المنتخب والمجلس الاستشارى قبل الحكومة المؤقتة، مشيرا إلى أننا لا نتحدث عن تكلفة الفرصة البديلة بأنها تكون اقتصادية فقط وانما نتحدث عن اعتبارات الأمن القومى والاعتبارات الأخرى التى تخدم الوطن حيث من الممكن أن تكون هذه التكلفة لنا أكثر إذا أنشأنا المحطة وكان هناك خطر على الأمن القومى لا نستطيع الدفاع عنها أو خطرا جولوجيا مثل حدوث الزلازل أوغير ذلك كما حدث فى كثير من مفاعلات دول العالم كاليابان وروسيا وغيرها وهى دول أكثر تقدما من النواحى العلمية والفنية من مصر.

ويتفق مع الآراء السابقة الدكتور على لطفى رئيس الوزراء وأستاذ الاقتصاد بتجارة عين شمس حيث يؤكد أنه فى فترة توليه رئاسة مجلس الوزراء عامى 1985 و 1986 أعلن من مناقصة لاقامة محطة نووية فى منطقة الضبعة وكان وقتها ليس هناك أى خلاف على المنطقة حيث كانت المنطقة خالية من الأماكن السياحية، مضيفا أن خبراء الطاقة النووية أكدوا وقتها أن المكان مناسب تماما وتم تكلفة الدراسة لانشاء المحطة عليه، مشيرا إلى أن الوضع الآن يختلف حيث أصبح الساحل الشمالى مليئا بالأماكن السياحية فهل يناسب إقامة المحطة النووية أم لا؟ ويرى الدكتور لطفى أن الاجابة تكون لخبراء الاقتصاد باجراء دراسة جدوى دقيقة لما هو الصالح والمفيد حول ما إذا كانت تصلح الضبعة منطقة سياحية مكملة لمناطق الساحل الشمالى السياحية أم يتم إقامة المفاعل النووى بها بحيث تستفيد منه المنطقة وتستفيد مصر أيضا من وجود المفاعل بهذه المنطقة.

المنفعة العامة

أما عمرو صدقى نائب رئيس غرفة شركات السياحة السابق ورئيس جمعية الأعمال السياحية فيشير إلى أن المستثمرين السياحيين لابد أن يكونوا متحيزين للمنطقة لتكون منطقة سياحية ولا تصلح لتكون منطقة مفاعل نووى، لافتا إلى أن المصلحة العامة فى هذا الشأن تجب المصالح الشخصية ومن هذا المنطلق إذا رأت الدولة أن تكون المنطقة «مفاعل نووى» فيجب علينا أن نخضع جميعا لرأى الدولة، وإذا رأت تكون المنطقة منطقة سياحية فلابد أن نوافق لما ترى الدولة من مصلحة للوطن.

ويضيف عمرو صدقى إننا إذا دققنا فى المنفعة والصالح العام للاقتصاد سنجد أن السياحة هى العمود الفقرى لأى دولة وأن الشعب هو المستفيد الأول منها سواء تسخير الطبيعة التى حباها الله لنا، ومصر بها من الجمال والطبيعة التى يندر وجودها فى دولة فى العالم لتكون مقصدا سياحيا، أما إنشاء المفاعل النووى فمن الممكن أن يكون له أماكن أخرى بديلة وفى هذه الحالة لن تؤثر على المنطقة ولن تضرها فى التستقبل وبصفة خاصة فى هذا المكان السياحى الفريد من نوعه على أرض مصر.

■ فتحى السايح ■

جاب الله عبدالفضيل: الاعتبارات الأساسية هى الأمن القومى

عمرو صدقى: خبراء الاقتصاد يحددون أيهما أصلح السياحة أم المحطة؟